مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
IndustrialEconomics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341ISSN:1112-7856
المجلد 12/ العدد:01 (2022) ص. 256-275

الصناعات المعرفية كمدخل لاندماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي– حلقات الإنتاج/التبادل نموذجا

Knowledge industries as an entry point for the integration of the Maghreb economies into the global economy - production/exchange loops as a model

إيمان شليحي [1]، علي جلابة [2]*

[1] جامعة باجي مختار – عنابة (الجزائر)، imen.chelihi@univ-annaba.dz

[2] جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف (الجزائر)، djellaba.ali@univ-eltarf.dz

تاريخ الإرسال: 2022-02-12 تاريخ القبول: 2022-04-09

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه الصناعات المعرفية في تحسين شروط اندماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصناعات المعرفية من شأنها إعادة رسم خطوط جديدة لتقسيمات العمل الدولية، وما ينجر عنها من تبعات خاصة بالقدرة على تفكيك شروط الإنتاج /التبادل في الأسواق الدولية وإعادة إنتاجها لصالحها، بالإضافة إلى تخفيف النمط السائد لنظام السيطرة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات المعرفية؛ الاندماج الاقتصادي؛ حلقات الإنتاج/التبادل.

تصنيفات JEL: D83 ، F15.

Abstract

This study aims to identify the role that knowledge industries play in improving the conditions for the integration of Maghreb economies into the global economy.

The study concluded that knowledge industries would redraw new lines for international divisions of labor, and the resulting consequences for the ability to dismantle the conditions of production/exchange in international markets and reproduce them in their favour, degrades, in addition to the ability to mitigate the prevailing pattern of the system of economic control.

Keywords: knowledge industries; economic integration; Production/Exchange Loops.

JEL Classification Codes: D83, F15.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

لقد بات من المؤكد أن العديد من الدول المتقدمة قد قطعت شوطا كبيرا في تطوير الصناعات المعرفية مستفيدة من الابتكارات الناجمة عن العلوم والتكنولوجيا، وحققت بذلك مكاسب مادية هائلة، وتسعى هذه الدول جاهدة للهيمنة على السوق العالمي لاقتصاد المعرفة، وبالمقابل سوف تضيع فرص كثيرة أمام الدول الأخرى إن لم تلحق بركب هذه الدول، ومن حسن الطالع فقد أصبحت الدول المغاربية أكثر استعدادا للتعامل مع هذه الصناعات، فقد انتشرت ثقافة تعزيز ونشر الحكومة الإلكترونية، وخدمات شبكة الانترنت، كما تم إنشاء العديد من مؤسسات وواحات ومدن المعرفة، وحدائق التكنولوجيا، وقامت بتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وزيادة المخصصات الموجهة لأغراض البحث العلمي، وتطوير نظام التعليم، وغير ذلك من حوافز مشجعة.

إشكالية الدراسة:

خلقت الصناعات المعرفية فجوة جديدة بين الاقتصاديات هي الفجوة المعرفية، وخلقت أيضا بنية جديدة لتحويل القيم اقتصاديا بين المراكز والأطراف وأشباه الأطراف، وسنسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: **"ما هو دور الصناعات المعرفية في تحسين شروط اندماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي ؟ ".**

فرضية الدراسة:

- تلعب الصناعات المعرفية دورا مهما في تحسين شروط اندماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى إبراز مدى أهمية الصناعات المعرفية كمدخل يساعد في اندماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي وتجاوز الوضع الراهن، إضافة إلى أهداف أخرى نسوقها كالآتي:

- توضيح مفهوم الصناعات المعرفية مع التطرق لواقعها مغاربيا؛

- قراءة في مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول المغاربية؛
- الوقوف على أثر الصناعات المعرفية على الاقتصاديات المغاربية؛
- حصر أهم متطلبات تحقيق صناعة معرفية مغاربيا.

منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي لهذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأطر النظرية لمتغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي للوصول إلى حلقة الربط بين هذه المتغيرات، ولإثراء الدراسة تم التطرق إلى حلقات الإنتاج/ التبادل باعتبارها نموذجا.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية كالتالي:

- الصناعة المعرفية وواقعها مغاربيا؛
- مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول المغاربية؛
- أثر الصناعات المعرفية على الاقتصادات المغاربية؛
- متطلبات تحقيق صناعة معرفية مغاربيا.

2.الصناعة المعرفية وواقعها مغاربيا

بالرغم من تنامي الصناعات المعرفية عالميا، إلا انه لا يوجد تعريف واضح ومقبول بالشكل العام لها، والأكيد في هذا النوع من الصناعات أنه يعتبر فيها الفكر أو الجهد البشري الخلاق مصدر رئيسي للميزة التنافسية للمنتجين.

1.2 مفهوم الصناعة المعرفية

يقصد بالصناعات المعرفية عموما تلك الصناعات المتعلقة بقطاعات الاتصالات والمعلوماتية وقطاع الالكترونيات وكل ما يتعلق بها من منتجات تكنولوجية ذات مستوى معرفي عالي جدا، حيث يدخل ضمن هذه الصناعة: صناعة البرمجيات–العتاد –صناعة الملحقات الطرفية ذات المحتوى الرقمي.....فقد أصبحت هذه الصناعات عالميا مصدرا أساسيا للدخل غير الناضب وثروة متجددة باستمرار، ومكونا مهما من مكونات النمو الاقتصادي.

وتتميز الصناعات المعرفية بامتلاكها ثلاث عناصر أساسية:

- بنى تحتية تكنولوجية متطورة تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الابتكار ويتضمن عناصر الأبحاث والتطوير، والتغيير في نماذج العمل، التكامل مع الزبائن...الخ
- الموارد البشرية ذات المهارة والكفاءة العالية .

حيث أن هذه الصناعات المذكورة تمثل تكنولوجيات القرن 21، مما أظهر يظهر حتمية الاهتمام بالصناعات المعرفية.

2.2 واقع الصناعة المعرفية مغاربيا

إن الملاحظة الرئيسية في بنية الصناعة المغاربية، هو الغياب المطلق للصناعات المعرفية الحديثة في تشكيل القيم الاقتصادية المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي، وغياب قطاع متخصص في صناعة المعلومات يكون بمثابة قطاع هيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المغاربية، فغياب هذه الصناعات هو ما يشكل أهم نقاط ضعفها الراهنة والمستقبلية، ومفصلا أساسيا وجوهريا لاستمرار تبعيتها الاقتصادية للمراكز الرأسمالية بطريقة نوعية جدا.

وعندما يتعلق الأمر بتكامل دول فاقدة للبراعات التكنولوجية ولكل الشروط الموضوعية لصناعة المعرفة (الحموري و البدري، 1996، صفحة 227)، تصبح مزايا الاندماج محدودة، وتقتصر على تنشيط وتفعيل العوامل التقليدية للنمو الاقتصادي، مثل ضخامة الطلب من استهلاك عمومي وخاص عند اتساع الأسواق.

إن نظام السيطرة العالمي الجديد، بات يستند بجزء كبير منه إلى صناعة المعرفة/المعلومات لقيادة التحولات و فرض التغيرات الإجمالية و الاقتصادية على المستوى العالمي.

وبهذا المعنى سوف تعاد هيكلة وتشكيل منظومة الاقتصاد العالمي على المدى الطويل إلى مراكز وأطراف وأشباه أطراف جديدة وفقا لتوازنات اقتصاد المعرفة والمعلومات وتطبيقاته التكنولوجية والإنتاجية بكافة الميادين (عبد الفضيل، 2000، صفحة 143)، وبالتالي ستسعى العديد من الاقتصادات العالمية، وتحديدا اقتصاديات المراكز إلى القيام بعمليات إحلال صناعي/ معرفي بشكل مستمر للمحافظة على مكانة معينة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخلق نظام قوة جديد، وتوازنات دولية جديدة والحفاظ عليها أطول فترة ممكنة .

وفقا للنماذج الصناعية التقليدية القائمة في الاقتصادات المغاربية، وفي ظل غياب إستراتيجيات تنمية صناعية معرفية، وفي ظل غياب إستراتيجيات تحول معرفي، ستبقي هذه الاقتصادات مهمشة، وتحت سيطرة خارجية، بمعنى أكثر عمق أن الاقتصادات البعيدة عن صناعة المعرفة المتطورة بسرعة هائلة، تبقي نفسها حبيسة نظام سيطرة مستقبلي أيضا، فكل تطور معرفي عالمي في مجال هذه الصناعة يعني تراجعا نسبيا للاقتصادات المغاربية من ناحية أخرى، وما يخشي منه أكثر هو أن يتم التخلي إنتاجيا عن الاقتصادات المغاربية بشكل نهائي في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية المستقبلي بدلالة الصناعات المعرفية و ذلك لثلاثة أسباب:

- ✓ ظهور إقتصادات جديدة كبيرة في الساحة الدولية، تنتج تقريبا كل السلع التقليدية التي تنتجها الاقتصادات المغاربية ، بتكلفة اقل ، و بكفاءة إنتاجية أعلى ، و بتكنولوجيا أكبر ، و بأسعار تنافسية دولية أقل، وبكميات كبيرة، كمثال على ذلك (الهند ، الصين ، دول جنوب شرق آسيا) (تقرير، 2013،

صفحة 76) وخاصة في مجال الصناعات التحويلية، كالنسيج والحديد و الصلب والأدوية والبيتروكيماويات،..... والتي تعتبر من مرتكزات الصناعة في الاقتصادات المغاربية ، بمعني أكثر تحديد، خسارة على المدى البعيد لجزء من أسواقها الخارجية، وخروجها من حيز المنافسة الدولية، ولتراجع مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى، الأمر الذي يعمق من الخلل الهيكلي الاقتصادي / الصناعي.

✓ هناك الكثير من الاقتصادات الدولية بدأت تطبيق إستراتجيات تنمية صناعية معرفية، لتحويل اقتصادياتها إلى إقتصادات قائمة على المعرفة وأحسن مثال على ذلك الاقتصاد الماليزي وإستراتيجية ماليزيا 2020 القائمة على اقتصاد المعرفة ، وهي تقوم بإعادة صياغة اقتصادياتها لتواكب تطورات عصر المعرفة ومستقبله، حيث تستثمر تلك الاقتصادات بكثافة بالصناعات التقنية المتطورة جدا الأمر الذي يعني تراجعا نسبيا ومطلقا لمواقع الصناعة في الاقتصادات المغاربية في هذا القطاع الصناعي وتبعية مستمرة لتطوراته التكنولوجية، وخاصة في ظل عدم تطوير ذلك القطاع مغاربيا.

سبق ماليزيا في ذلك الاقتصاد الهندي الذي يمثل نموذجا لإمكانية التنمية الصناعية، من آخر مرحلة وصلت إليها البلدان الأكثر تقدما، وهي الإمكانية التي سبق وأن قدمها للفكر التنموي وسياسات التنمية النموذج السوفياتي، فإذا كان السائد قبل هذا النموذج هو النموذج الغربي الذي يقوم على سياسته النسيج أولا، أي تصنيع السلع الزراعية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة ثم الانتقال إلى تصنيع السلع الوسيطة ثم السلع الرأسمالية، فان النموذج السوفياتي قد انتهج التنمية بدءا بالسلع الرأسمالية نزولا إلى السلع الوسيطة ثم الصناعات الاستهلاكية، وبذلك استطاع أن يختصر فترة زمنية طويلة من عمر التنمية.

وكررت بعد ذلك دول نامية عديدة، دول جنوب شرق آسيا، الهند .... وعملت على تضيق فجوة التنمية، وهذا الاتجاه هو من خلال استثمار رأس مالها البشري في ولوج عصر اقتصاد المعرفة والتقدم فيه، وتجدر الإشارة هنا كمثال لنموذج الهند في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما اثر على الأداء التنموي.

✓ غياب نظرة مغاربية متماسكة للاندماج المعرفي / المعلوماتي، والاكتفاء بأسلوب اللحاق المنفرد في هذا الميدان ، و ما ينجر عنه في نهاية المطاف من ضعف في الإمكانات المعرفية و المادية وبالتالي ضعف بالإنتاجية و التنافسية.

فمن هذا المنطلق تحديدا، إن الحاجز الأساسي الذي يجب أن تتجاوزه الصناعة في الاقتصادات المغاربية لكي تستطيع الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي من وجهة الصناعة المعرفية، هو الانتقال من ميدان "نقل المعرفة و المعلومات" إلى ميدان "تصنيع المعرفة و المعلومات" و المرتكز أساسا على فكرة إعادة صناعة البشر معرفيا.

من جهة أخرى يمكن القول أن الدور المتنامي للاقتصادات المرتكزة على الصناعات المعرفية مرتبط بالتطور السريع الذي يمكن أن يحدثه على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها.

وفقا لهذا الخط، يشرح Djeflat أن التنافسية على المستوى العالمي سوف تكون تنافسية حول التجديد والابتكار وقدرة كل دولة على تسخير قدراتها ووسائلها لتحصيل المعرفة، فبعض الدول تفتقر إلى الموارد الطبيعية، لكنها بارزة على مستوى الاقتصاد العالمي في المجالات المرتبطة بالمعرفة والابتكار، ويمكن ملاحظة العكس أن هناك دول متوفرة على مخزون كبير من الموارد الطبيعية لكنها تتحصل على مراتب جد متأخرة على مستوى التنافسية والابتكار (Djeflat, 2016, p. 118) . وفيما يلي نستعرض ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020

الشكل 1: ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي (2020)

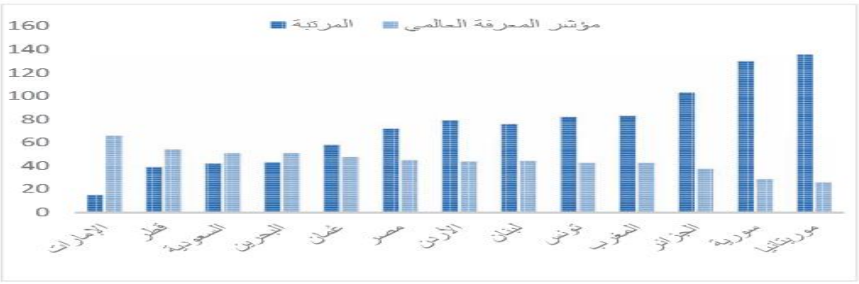

المصدر: (بابكر، 2021، صفحة 18)

ما يمكن ملاحظته هو تقارب ترتيب الدول المغاربية حيث تأتي تونس أولا ثم المغرب ثم الجزائر، ونشير هنا أنه بالنسبة للاقتصاد المغربي ككل الاقتصادات النامية حساس بصفة خاصة للتطورات المسجلة على مستوى اقتصاديات المعرفة، وهذه الحساسية مصدرها مرتبطة بانفتاحها على الاقتصاد العالمي وبإمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى القطاعات ذات القدرة الأكبر على إحداث التنمية، من خلال مجموعة من الاتفاقيات الممضاة وإرادة الاقتصاد المغربي في التحول إلى اقتصاد ناشئ.

3. مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول المغاربية

إن تحليل واقع الصناعة المعرفية ودرجة الاعتماد على اقتصاد المعرفة في اقتصاد ما، يعتمد على قراءة وتحليل بعض المؤشرات المرتبطة بالمعرفة والابتكار.

1.3 بالنسبة للاقتصاد المغربي

يمكن تقديم واقع حال اقتصاد المعرفة في المغرب من خلال (Lagzouli & Lakhal, 2020, p. 112) :

- **أنشطة البحث و التطوير**: ويتعلق الأمر هنا بوصف المنظومة الوطنية للبحث والتطوير ونظام الابتكار، وتضم:

- **طاقم عمل البحث والتطوير**: حسب تقرير أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات (لسنة 2019) فإن العاملين في البحث و التطوير في سنة 2016 هو 54078 باحث موزعين على 581 لكن 91 **%** منهم ينتمون للجامعات و المؤسسات العمومية، و9 **%** منهم في الجامعات والمؤسسات الخاصة.

- **الموارد الموجهة للبحث و التطوير**: يتعلق هذا المؤشر بالإنفاق الداخلي الخام على البحث والتطوير والذي يعادل 1,58 مليار دولار (بتعادل القوى الشرائية) ، حيث يحتل المغرب المرتبة 51 من بين 128

دولة . هذا المؤشر ارتفع في الفترة ما بين 2011-2016 بـ 233 **%** وهذا التحسن يعود إلى مجهودات القطاع الخاص الذي يمثل 30 **%** من الزيادة العامة سنة 2016.

أيضا على المستوى العالمي ترتيب المغرب يكون من بين الدول التي تخصص بين 1 **%**و 2 **%** من الناتج الداخلي الخام لنشاط البحث و التطوير، مثل تركيا و ماليزيا بينما تخصص الدول المتقدمة نسبة تفوق 2 **%**.

- **الإنتاج العلمي**: هذا المؤشر يقيس عدد الأعمال المنشورة في المجلات العالمية المفهرسة وبلجنة قراءة على المستوى العالمي حيث حسب تقرير أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات (2019) انه بين 2010 و 2016 زادت نسبة هذه الأعمال بـ 50 **%** ، لكن بالرغم من التطور المسجل إلا انه يبقى غير كافي مقارنة بدول المنطقة مثل الجزائر، تونس ومصر.

- **براءات الاختراع**: تمثل احد المؤشرات الأساسية للحكم على وزن الابتكار (Baghar & ID-Kaddour, 2021, p. 16) في منظومة البحث الوطني حسب تقرير OMPIC (2020) فان عدد إيداع طلبات براءة اختراع في المغرب سجل ارتفاعا محسوسا بين سنة 2015- 2019 ، وصل هذا الارتفاع إلى 167 **%**، حيث وصل العدد الإجمالي سنة 2019 إلى 2730 طلب براءة اختراع، لكن هذه الزيادة تعود إلى طلبات مودعة من طرف أجانب ولم تمثل الطلبات الوطنية سوى 14 **%** في هذه الفترة. وحسب التقرير المذكور فان المغرب متقدمة على مستوى الترتيب الخاص بطلب براءة الاختراع إفريقيا فهي تحتل المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا وقبل مصر الثالثة في الترتيب (OMPIC, 2020) .

- **رأس المال البشري**: من المعلوم أن كل السياسات الموضوعة لتنمية الأنشطة كثيفة المعرفة تمر بالضرورة بتقييم رأس المال البشري، الذي يسمح بتكوين يد عاملة قادرة على رفع تحدي التنافسية، فمن خلال معاينة الـ (OCDE 2017) حول وضعية رأس المال البشري في المغرب وحول الإصلاحات، بينت انه بالرغم من أن مستوى الإنفاق يمثل 4,7 **%** من الناتج الداخلي الخام و 23,6 **%** من الميزانية العامة للدولة، إلا انه

هناك تأخر معتبر على مستوى النوعية. وقد سمحت المجهودات المبذولة من خلال الميزانية المخصصة بتحسين مستوى التمدرس خاصة في المستوى الابتدائي التي تطورت في الفترة 2011-2012 و 2015-2016 من 97,6 **%** إلى 99,1 **%**. وكانت الخسائر بالرغم من تحسن عدد سنوات التمدرس للسكان تعود إلى بطالي حاملي الشهادات ونقص المبادرة وهو ما يدفعهم إلى الهجرة. ومن جهة التكوين المهني سمح بتحقيق تقدم تقني معتبر لكن سنة 2016 نسبة الحاصلين على الشهادات إلى نسبة المسجلين تساوي 63 **%** (Baghar & ID-Kaddour, 2021, p. 18)، أما بخصوص التعليم العالي فانه حسب (OCDE 2017) بالرغم من ارتفاع نسبة التسجيلات من 16 **%** سنة 2011 إلى 31,3 **%** سنة 2016 ، إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة وتعكس مشكل توافق مع سوق العمل حيث وصلت نسبة بطالة أصحاب الشهادات إلى 24,1 **%**.

- **تكنولوجيات الإعلام والاتصال**: المغرب وضع حيز التنفيذ عدة استراتيجيات (مخطط المغرب الرقمي 2013 و مخطط المغرب الرقمي 2020) من أجل جعل المغرب دولة جاذبة للاستثمارات وقوية من ناحية البنى التحتية (datacom) وبيئة أعمال خاصة بالمعلومات والتكنولوجيا، حسب التقرير السنوي لـ ARNT 2018-2019 فان سوق الانترنت في المغرب يواصل نموه الإيجابي، حيث سجلت سنة 2017 نسبة الولوج إلى 63,67 **%** بزيادة قدرها 30,1 **%** مقارنة بسنة 2016، فيما يخص التجهيزات 60,6 **%** من الأسر تمتلك حاسوب أو لوحة رقمية بنسبة نمو متوسطة خلال الفترة 2010-2018 تساوي 7,5 **%** (ARNT, 2017).

2.3 بالنسبة للاقتصاد الجزائري

أول مؤشر ذا أهمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة هو التعليم والتكوين حيث انه من أجل تنمية نشاط البحث و التطوير يتم الاعتماد على التعليم العالي الذي يمثل القدرات العلمية و التكنولوجية.

- **التعليم العالي و البحث العلمي**: حسب معطيات سنة 2021 ما يعادل نسبة 52 **%** من مجموع شباب الجزائر المنتمين إلى نفس الفئة العمرية هم من الطلبة، ما رفع نسبة الانتساب للجامعة حاليا إلى 400 طالب لكل 100 ألف نسمة، وهي نتاج للمجهودات التي بذلتها الدولة كتخصيصها لنسبة 7 % لهذا القطاع من الميزانية العامة، أما على صعيد مخرجات قطاع التعليم العالي، فقد عرفت تطورا معتبرا (بن كحول، 2021)، حيث تجاوز مثلا عدد الطلبة المتخرجين 1,5 مليون سنة 2016- 2017 ، وهو ما يعني أن عددهم تضاعف خمس مرات مقارنة بسنة 1996، حوالي 55000 أستاذ 35 % منهم درجة عليا ، لكن يمكن من خلال توزيع الطلبة على التخصصات ملاحظة ضعف التوجه نحو التخصصات التقنية و التكنولوجية (Bouacida, 2018, p. 9).

- **نشاط البحث والتطوير**: منذ 1998 تم وضع القانون المنظم لعمليات البحث والتطوير، لكن بقيت الاستثمارات في البحث والتطوير اقل من 1 % من الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن أن يفسر ضعف مساهمة القطاع الخاص جزء من هذا الضعف حيث لا تتعدى نسبة 10 %، لذلك بقيت الجامعات ومراكز البحث التابعة للقطاع العام هي التي تنشط في مجال البحث والتطوير، وقد تضاعف عدد الباحثين بين سنة 1990 و2012 بثلاث مرات لكن يبقى هذا غير كافي مقارنة بعدد السكان حيث يمثل عدد الباحثين 700 باحث لكل مليون نسمة(Bouacida, 2018, p. 9) ، وهو أقل من المعدل العالمي حسب اليونسكو 2015 والذي يساوي 1080 باحث لكل مليون نسمة، وتبقى هجرة الأدمغة من أهم أسباب عدم تطور البحث في الجزائر.

- **الابتكار**: يمكن استعمال عدد براءات الاختراع كمؤشر لقياس القدرة على الابتكار، ويلاحظ على براءات الاختراع المودعة على المستوى الوطني أن 90 % منها تخص أجانب وهو ما يدل على أن المؤسسات الوطنية ليست معنية كثيرا بنشاط البحث والتطوير وهذا حسب OMPI (OMPI, 2015) .

- **رأس المال البشري:** هو معيار للتدليل على القدرة على استيعاب وامتصاص المعرفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة غير مباشرة اعن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية آو من خلال شراء المعدات و التراخيص حيث أن مستوى رأس المال البشري والمجهودات المبذولة فيه يؤثر على مستوى البحث والتطوير، لكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري حتى وإن كانت مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تزايد فإنها تخص الصناعات الإستخراجية.

3.3 بالنسبة للاقتصاد التونسي

وضحت دراسة حول اقتصاد المعرفة الابتكار وإنتاجية المؤسسات الصناعية سنة 2021 (Ben Khalifa, 2021)، أن الاقتصاد التونسي يعول على قدرات المؤسسات على الاستثمار في المعرفة وكذلك قدرات هذه المؤسسات على تحويل تلك الاستثمارات إلى طرق إنتاج فيها ابتكار، تسمح لها بزيادة إنتاجيتها وتنافسيتها، ووضع سياسات صناعية تدعم التحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث تحضر تونس الإستراتيجية الرقمية للفترة 2021-2025 ، ومن خلال دراسة شملت 238 مؤسسة صناعية سنة 2016 يمكن ملاحظة:

- **الابتكار:** خلال الفترة 2013-2015 فيما يخص الابتكارات التكنولوجية (ابتكار منتوج أو طريقة إنتاج)، 53% من المؤسسات قاموا بإدخال ابتكارات على المنتوج، و 34 % منها قامت بابتكارات على مستوى طريقة الإنتاج بالرغم من كون المؤسسات في الاقتصاد التونسي تنافس عن طريق التحكم في تكاليف الإنتاج و من خلال اقتصاديات الحجم ، أي الابتكار في طرق الإنتاج.
- **البحث و التطوير:** حوالي خمسي المؤسسات التي كانت موضوع الدراسة لديها أنشطة بحث وتطوير أي ما يعادل 39 % منها، لكن نصف هده المؤسسات تقوم بعمليات البحث والتطوير في بعض الأحيان وليس بصفة مستمرة سواء كان ذلك على مستوى المنتوجات أو طرق الإنتاج.

4.أثر الصناعات المعرفية على الاقتصادات المغاربية

تلعب الصناعات المعرفية المشتركة دورا مهما و بارزا في تحسين شروط التبادل التجاري بين الاقتصادات المغاربية و الاقتصاد الدولي ، فهذه الصناعة بحد ذاتها هي صناعة مستقبلية ذات طلب متنام عليها باستمرار ، و إقامتها في الاقتصادات المغاربية و تسويقها إقليميا و دوليا ، يعني كسب ميزة تنافسية في صناعة رائدة فيها قيم مضافة عالية و نوعية جدا ، و ستؤثر هذه الصناعة بشكل مباشر على بنية الصادرات ، و الواردات الصناعية للاقتصادات المغاربية ، و تعدل من تلك البنية لصالحها بثلاث طرق أساسية تتمثل في الآتي (العباس، 2012، صفحة 19):

✓ **الأولى:** من خلال إنتاج سلع معرفية، هي بحد ذاتها سلع جاهزة ومعدة للتبادل التجاري الدولي والإقليمي، وبهذا المعنى سوف تدخل في تركيبة صادرات الاقتصادات المغاربية أنواع جديدة من السلع، ويتطور العرض الصناعي لهذه الاقتصادات من عرض تقليدي مشبع بصناعة الموارد، نحو عرض غير تقليدي بالكامل، ويحتوي على جزء معرفي، وفي هذه الحالة يقل اعتماد الصادرات الصناعية على السلع التقليدية بالكامل، وتصبح الصناعة أقل عرضة لأثر التقلبات الاقتصادية الخارجية، وتصبح بالوقت نفسه، أكثر مرونة نتيجة التنوع الإنتاجي المعرفي الذي يسيطر عليها.

✓ **الثانية:** من خلال تعميق المحتوى التكنولوجي للصادرات التقليدية، وبالتالي رفع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، مما يعني تحقيق مكاسب تجارية جديدة، وتحقيق عوائد اقتصادية أفضل، و هذا ما يعني بطريقة أخرى إعادة هيكلة الصادرات الصناعية للاقتصادات المغاربية نحو صناعات تقليدية معمقة تكنولوجيا، وليست ذات محتوى تكنولوجي متوسط أو ضعيف.

✓ **الثالثة:** إن إقامة تلك الصناعات يعني الاستغناء عن استيراد جزء كبير من منتجات تلك الصناعة من الأسواق الدولية ، و بالتالي التخلي عن التبعية المباشرة لشروط الأسواق الدولية و للضغوطات التي

تمارسها شركاتها على الاقتصادات المغاربية ، وبالتالي سيتغير هيكل الواردات أيضا لصالح التقليل من السلع التكنولوجية النهائية و الوسيطة المصنعة .

من جهة نظر الاقتصاد الدولي ، فإن إقامة الصناعات المعرفية في الاقتصادات المغاربية ، يعني أن هذه الاقتصادات قادرة على تفكيك شروط الإنتاج و التبادل في الأسواق الدولية لهذه الصناعة و إعادة إنتاجها لصالحها ، و هذا معناه أنها ستكون قادرة على تعديل بنية التجارة الدولية الخاصة بها على المدى الطويل ، من خلال تطوير و تعميق تنافسية منتجاتها الجديدة ، والأهم من ذلك أنها ستكون قادرة على تخفيض مستويات السيطرة الاقتصادية والسياسة عنها.

إن كل تغير اقتصادي مرافق لنشوء وبروز قطاع الصناعات المعرفية، لابد من أن ترافقه تغيرات اجتماعية، وسياسية كنتيجة حتمية له، حيث تؤثر التغيرات التكنولوجية والمعرفية في ثقافة المجتمع وتغير من طريقة تفكير الناس، وتساعد على تغيير، وتفكيك اتجاهات التفكير التقليدي، وبناء اتجاهات تفكير حديثة جدا، و نتيجة لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قطاعات اجتماعية حيوية ومرنة جدا إزاء تلك التكنولوجيا مثل التعليم والإعلام، ستتغير في النهاية بنية العلاقات الاجتماعية لتتكيف مع بنية معرفية لها معطياتها الجديدة، ولها نموذجا التنموي الخاص، الذي سيؤثر في كل مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى ، فالتكنولوجيا بحد ذاتها ليست حالة محايدة أبدا في أي منظومة اقتصادية اجتماعية .

5. متطلبات تحقيق صناعة معرفية مغاربيا

يتمثل الهدف الإستراتيجي المتعلق بقضايا بناء القدرة العلمية والتقنية وبالتالي الوصول إلى صناعة معرفية إقليميا، تحقق للاقتصادات المغاربية قدرة متزايدة على التنويع وتوسيع خيارات التنمية، وإكساب الجهود التكاملية قدرة تنافسية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية و العالمية. و يتطلب تحقيق هذا الهدف تبني العديد من المسارات أهمها :

* تبني رؤى إستراتيجية جديدة لردم الهوة المعرفية وطنيا و على المستوى المغاربي، وذلك من خلال إنشاء و دعم المؤسسات الوسيطية التي تربط بين مكونات التعليم والبحث و التطوير من جهة، والإنتاج السلعي والخدمات من جهة أخرى و تعزيز منظومة الابتكار الوطنية للدول المغاربية.

حيث يشار في هذا المجال إلى تجربة كوريا التي كانت أكثر البلدان النامية إنفاقا على أنشطة البحوث والتطوير (عبد الفضيل، 2000، صفحة 143)، حيث بلغ حجم الإنفاق نحو 2% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية ثمانينات القرن الماضي، مقارنة بنسبة 1.2 % في تايوان سنة (1988) ، 0.5% في الأرجنتين لنفس السنة، 0.6 % في المكسيك (1984)، بينما بلغت هذه النسبة نحو 2.8 % في كل من اليابان و ألمانيا عام 1987.

بمعنى أن البلدان المتقدمة تولي اهتماما كبيرا للاقتصاد المبني على المعرفة من التزايد في الإنفاق على الأبحاث العلمية ، فقد بلغت النسب لسنة 2009 ، كالتالي (العطية، 2011، صفحة 43): الو.م.أ 4% من الناتج المحلي الإجمالي ، اليابان 3.8% ،السويد 3.8% .

إضافة إلى أن المعلومات تشير أن 90 % من الناتج الصناعي العالمي يتحقق في البلدان المتطورة بفعل اقتصاد المعرفة ، والباقي من نصيب البلدان النامية، وهذا تحقق بفعل تطبيق تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والاستفادة من مخرجات مراكز البحث العلمي في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

* إن القاسم المشترك بين الاقتصادات التي حققت اندماجا مثمرا في العالم هو الاستثمار في البشر، فإصلاح التعريفة الجمركية ، في البلد نفسه آو في البلدان الشريكة ، قد يفتح للبلدان بابا على أسواق التصدير، وقد يحصد بعض البلدان مكاسب عاجلة أو تحقيق نجاحا عابرا بتقليد الآخرين، غير أن العبرة التي يجب إستيقاؤها، هي أن التنمية لا يمكن أن تستمر وتدوم ما لم تستمد الزخم الكافي من الاستثمار في مهارات البشر، والعمل باستمرار على تحسين نوعية المنتجات وتطوير تقنيات الإنتاج (معراج و حاج عيسى، 2003، صفحة 43)، فبلدان جنوب شرق آسيا انطلقت من ظروف أولية متباينة لتصبح قدوة في حشد مواطن القوة المحلية واستغلالها لجني الثمار من الفرص الخارجية التي تنتجها الأسواق العالمية.

– لقد أوضحت التجارب الأسيوية والهند، على أهمية التخطيط وتحويل السياسات والتوجهات إلى خطط تحدد مسارات العمل، والمسؤوليات والتكلفة، ومؤشرات الأداء، وينبغي أن تكون هذه الخطط ذات أطر زمنية واضحة.

– اعتمادا على القراءة المقارنة للتجارب العالمية مثل (كوريا، الهند، ماليزيا، أوروبا .....) يمكن الخروج بعدة ملاحظات من شانها توضيح ما هو مطلوب من إقتصادات نامية كالاقتصاديات المغاربية للولوج في الاقتصاد المعرفي و القدرة على الخروج بصناعة معرفية مغاربية (مؤسسة آل مكتوم، 2011، صفحة 130):

✓ التقدم العلمي و التطوير التكنولوجي هما قاطرة التنمية الاقتصادية، ودعم القدرة على الإبداع والتجديد واستثمار المعرفة ونشرها، قد أصبحت مصادر رئيسية للميزة التنافسية، وخلق الثروات، وتحسين نوعية الحياة.

✓ إن جوهر الوصول إلى صناعة معرفية مغاربيا، يتمثل في تبني نظام للإبداع و الابتكار والتجديد بمؤشرات متعددة أهمها: إنتاجية العمل، القيمة المضافة من العاملين، البحوث العلمية والتطوير، ومعدلات العاملين في البحوث (خبراء، وعلماء).

إن تفعيل هذا المحور من أجل العمل على استدامة التنمية إقليميا، يتطلب بالدرجة الأولى، تأسيس مؤسسات لإدارة التجديد والابتكار ونقل التكنولوجيا وإدارة البحث والتطوير ووضع خطط إستراتيجية طويلة وقصيرة المدى، كما يتطلب بناء وخلق مناخ داعم للتجديد والابتكار يشتمل على ما يلي (مؤسسة آل مكتوم، 2011، صفحة 131) :

- وضع نظام حوافز وتشجيع الابتكار والتجديد؛
- اقتناص فرص الاستثمارات الأجنبية، في دعم مجالات القدرة العلمية؛
- دعم البحث و التطوير، ببناء مؤسسات داعمة و مراكز بحثية، و توفير التمويل اللازم، وتنمية إطارات بحثية مدربة، وتشجيع تبادل الخبرات العالمية؛

- الاهتمام بالربط بين الثلاثية (بحث علمي، جامعات، سوق العمل والإنتاج)؛
- بناء شبكات مغاربية في مجال البحث العلمي ، وربطها بشبكات التجديد والأفكار العلمية في العالم؛
- الاهتمام ببناء نظم واضحة في التشريعات والترخيصات واعتماد على براءات الاختراع وحقوق الملكية؛
- إعادة هيكلية المؤسسات لبناء بيئات تمكينية قوية حاضنة للمشروعات الإنتاجية والخدمية، وشبكات البحوث والتطوير والجامعات تعزز دافعية النشأ المغاربي للعمل والإبداع.

* إن هذه العناصر في حال تبنيها مغاربيا، سوف ترتقي هذه الاقتصادات إلى معدلات نمو عالية تمكنها من الاستفادة القصوى من سياساتها التجارية، وتضمن لها اندماجا إيجابيا في الاقتصاد العالمي وخاصة أن الوقت الراهن يوضح أن خارطة الاقتصاد العالمي يعاد رسمها، انطلاقا من مستوى التقدم في الصناعة المعرفية .

تجدر الإشارة أن الاقتصادات المغاربية والصناعة المغاربية بشكل خاص لم تستطيع التفاعل مع التغيرات التكنولوجية والمعرفية الحديثة ولم تستجب بالقدر الكافي لحقائق الابتكار التكنولوجي، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبقدر ما تشكل هده المشكلات تحديا أمام تطور الصناعة المغاربية إلا أنها في الوقت نفسه تشكل فرصا للتطوير والتغيير أيضا.

وبالتالي هناك حلقة يجب كسرها من اجل البدء بعملية الدوران بطريقة صحيحة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال العمل الجماعي الإقليمي المشترك بين الاقتصادات المغاربية في مجال الصناعة التقليدية بشكل عام والصناعة المعرفية بشكل خاص، وذلك عبر نموذج للتكامل الصناعي بين الاقتصادات المغربية، يوفر لها إمكانيات مادية و بشرية، ومعرفية تساعدها على البدء بتجاوز وضعها الراهن.

6. خاتمة

من خلال ما تقدم من تحليل في طرفي المعادلة، الصناعات المعرفية /الاندماج في الاقتصاد الدولي، وبعد تحليل في مميزات هذه الصناعة ومتطلباتها محليا ومغاربيا، تم التوصل إلى حتمية التوجه لإقامة مثل هذه

الصناعات لضمان كسب ميزة تنافسية مستدامة ضامنة لقيم مضافة عالية ونوعية جدا، وبالتالي قيام أقطاب تمكن على المدى المتوسط من تفكيك شروط الإنتاج /التبادل في الأسواق الدولية ، وهذا راجع إلى إثبات حقيقة لا شك فيها هي أن الصناعة المعرفية تعيد رسم خطوط جديدة لتقسيمات العمل الدولية وما ينجر عنها من تبعات خاصة بالقدرة على تحويل الفوائض لصالحها، والقدرة على تخفيف النمط السائد لنظام السيطرة الاقتصادية.

نشير هنا إلى أن الصناعات المعرفية تحتاج إلى إستراتيجية جادة لازدهارها، وتتمثل تلك الإستراتيجية في تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص ليؤدي دوره المهم جدا في هذا السياق من خلال تحمل مسؤولية مهمة نقل التقنية والمعرفة وتشغيل العمالة، كما أنه لا بد من توافر بنية تحتية جيدة مهيأة بالتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى أن تشجيع الاستثمار يتم من خلال وضع الأطر التشريعية والقانونية العاملة على تحفيز إمكانية توفر هذا الوجود لهذه الصناعات القائمة على المعرفة.

بالموازاة، زيادة الاستثمار في قطاعات الموارد البشرية من خلال تأهيل الكادر البشري بأعلى مستوى ممكن من الخبرات والمهارات وصقل إمكانات الأفراد بشكل يجعلها في مستوى المنافسة والتحدي لما تفرضه متغيرات عصر المعرفة من تحديات وصعوبات، ويشمل ذلك التعليم المتقدم والبحث العلمي والتدريب والتأهيل، حيث تمثل الموارد البشرية ما يمكن القول إنه المستند عليه في عملية الإنتاج في الصناعة المعرفية، وكذلك الاستخدام للتقنيات والتكنولوجيا الحديثة وإدارة عملها الذي يرتكز عليه قطاع الصناعات المعرفية.

7. قائمة المراجع

ARNT. (2017). Rapport Annuel . Rabat: Agence Nationale de Réglementation des Télécommunivations.

Baghar, N., & ID-Kaddour, A. (2021). Le rôle de la gestion du capital intellectuel dans la promotion de l'innovation et la création de la valeur: Cas des sociétés de l'industrie laitière au Maroc. Revue Economie & Kapital (19), 6-33.

Ben Khalifa, A. (2021). Investissement dans l'économie de la connaissance, innovation et productivité : cas des entreprises manufacturières tunisiennes. Tunisie: ITCEQ.

Djeflat, A. (2016). L'Intégration des connaissances et l'innovation dans les pays du sud: Cas des économies du Maghreb. France: Editions L'Harmattan.

Lagzouli, A., & Lakhal, T. (2020). Knowledge Economy in the Moroccan Context: Theoretical Aspects and Measurement Indicators . International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics , 1 (1), 99-117.

OMPI. (2015). OMPI. Consulté le Mars 1, 2022, sur www.wipo.int: https://www.wipo.int/portal/fr/

OMPIC .(2020) .Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale . تاريخ الاسترداد 2021http://www.ompic.ma: http://www.ompic.ma/fr، من

Rédha Younes Bouacida .(2018) .Developpement de l'economie de la connaissance en algerie: l'enjeu de la capacite d'absorption .Revue économie, gestion et société.

بلقاسم العباس. (2012). السياسة الصناعية في ظل العولمة. سلسلة جسر التنمية (111).

تقرير التنمية البشرية. (2013). نهضة الجنوبك تقدم بشري في عالم متنوع. الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حاتم بن كحول. (11 أكتوبر, 2021). www.djazairess.com. تاريخ الاسترداد 14 جانفي, 2022، من جزايرس: https://www.djazairess.com/annasr/286121#:~:text=%D9%88%20%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%20%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9,%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%8C%20%D8%AD%D8%B3%D8%A8%20%D9%88%D8%B2%

سامر بابكر. (2021). إقتصادات المعرفة. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

قاسم الحموري، و صباح البدري. (1996). أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني. سلسلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، 12 (01)، 219-241.

محمد بن راشد مؤسسة آل مكتوم. (2011). اعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة. دبي، الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

محمد عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

منعم دحام العطية. (2011). اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق – دراسة تحليلية تقويمية . مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، 13 (3).

هواري معراج، و آمال حاج عيسى. (22-23 أفريل, 2003). دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد .

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 12 / N°: 01 (2022)
Page **256-275**

Knowledge industries as an entry point for the integration of the Maghreb economies into the global economy - production/exchange loops as a model

Imene CHELIHI [1], Ali DJELLABA [2*]

[1] Badji Mokhtar University- Annaba (Algeria), imen.chelihi@univ-annaba.dz

[2] Chadli Benjedid University- EL Tarf (Algeria), djellaba.ali@univ-eltarf.dz

***Received*: 12-02-2022** ***Accepted*:09-04-2022**

Abstract

This study aims to identify the role that knowledge industries play in improving the conditions for the integration of Maghreb economies into the global economy.

The study concluded that knowledge industries would redraw new lines for international divisions of labor, and the resulting consequences for the ability to dismantle the conditions of production/exchange in international markets and reproduce them in their favour, degrades, in addition to the ability to mitigate the prevailing pattern of the system of economic control.

Keywords:
knowledge industries;
economic integration;
Production/Exchange Loops.

JEL Classification Codes : D83 ; F15.

[*]**Corresponding author**